

## القانون والناس

### أطفال للبيع تحت ستار الزواج

أي قلب تملك ياسيدي وانت تسوق ابنتك الطفلة للذلول في حياة هي ليست على استعداد لها بعد. ساورني الام حينما رأيت ذات الثلاثة عشر ربيعاً وهي حامل وتريد أن تصدّق زوجها الخارجي ...

انا لالومها فهي طفلة لم تلث ان تدخل سن التمييز! انا الوّم ابها ..... بريك طفلة في الثانية عشر كيف لك ان تزوجها وبماذا؟

ماذا تعرف هذه الطفلة عن الحياة الزوجية وعن الحمل والولادة وهي لو انها ضربتها ليكت!... إن هذا الزواج انتهاك صارخ لحقوق الإنسان ... فمن يرمي بابنته في هذا الحميم لا يستحق الأبوة أبداً.....! البعض قد شخصّن الأسباب فهي تقسم حسب منظورهم إلى أسباب اجتماعية كالخوف من العنوسة وخاصة في القرى حيث ينظر المجتمع للفئات التي تتخطف سن العشرين دون زواج انها "فاتحة قطار الزواج" وهناك أيضاً من ينظر لزواج القاصر على أنه "سترٌ للفئات" ولا يدري انه بهذا الفعل قد يجني عليها !...

لانها تكون غير مكتملة النمو الجسماني الداخلي وكذلك النمو العقلي وتكون غير متمثلة للمسؤولية تجاه زوجها وأطفالها . وهناك أيضاً أسباب اقتصادية ومنها الفقر والعوز حيث ينظر الأب إلى بناته انهن سلعة يتابع تحت ستار الزواج ويشاركه في تلك الجريمة الرجل الذي يتقدم للزواج بالأجرى اهله في حال ان يكون قاصرا هو الآخر!... إلا اننا وفي نفس السياق نرى ان هناك مشكلات صحية ونفسية وقانونية تنشأ نتيجة هذا الزواج ومنها الإجهاض المتكرر وكذلك النزف الذي قد يؤدي للوفاة . وهناك مشكلات قانونية حيث يلجأ البعض لإثبات المولود بإسم الجد او العم -كما نرى في المحاكم- وهنا قد تنشأ مشكلات في الميراث... الأمر الذي كثيراً ماكّره به أن من لم يبلغ سن الثمانية عشر فلا يحق له التصويت او الانتخاب والسفاعة و كذلك حتى لإيجك له التدخين كما هو مورد في علب السجائر (هاش)كيف له اذا ان يتزوج وأن يقيم أسرة!.....

زواج القاصرات جريمة بحق الإنسانية فهو اشبه ما يكون بالخداع فلا يلبث الامل ان يُزينا لها الزواج بالفاتين والمكياج ولا يشرحون لها التب وتعمل الحياة والصبر على البساء والفرساة فتنصعق تلك الفتاة باول مشكلة تصادفها وتطلق...ويصدون!!

الكّل قد مُسدم بالاعداد الهائلة للطلاق ونتائج المرزعة لكن احد لم يُشير ان زواج الاطفال احد أهم الأسباب التي تؤدي للطلاق الحتمي فالزواج المبكر وزواج القاصرات تكون الفتاة لا تعرف الحقوق والواجبات التي عليها و أيضاً الزوج لانهم غير ناضجين للحفاط على أسرهم الصغيرة ... القانون لم يقف متفرجاً فهو لايسمح لى هم دين الخامسة عشرة بالزواج الا ان لم يكمل الخامسة عشر ويجبّه ضرورة قضوي للزواج وهذا لا يكفي ايدا... فهناك منظمات عالمية كمنظمة ( care ) بينت مخاطر هذا الزواج التمثلة بأن.

- 1- 15 مليون طفلة يتم تزويجها بوميماً حول العالم اي بواغ 28 طفلة كل دقيقة.
  - 2- تمزق في الأعضاء التناسلية والتهابات والام قد تكون مزمنة نتيجة المضاعفة
  - 2- تعرض الى مخاطر الحمل المبكر
  - 4- الظير لايتحمل الحمل
  - 5-الانجاب والتلق والحقوق من تحمل المسؤولية
  - 6-عدم القدرة على اعطاء الرعاية والحنان اللازم للولود
  - 7-عدم توازن نفسي وعاطفي مع الزوج بانها الاضعف وكذلك مع المولود و قد يحصل فصل الباتلة النفسية
  - 8-ارتفاع مستوى الولاة المبكرة والقصرية بسبب عدم تامل نواك الأعضاء فلا تدر على الطلق في الولاية فيحصل احتمال شق البطن
  - 8-ارتقاء مستوي الولاة المبكرة والقصرية بسبب عدم تامل نواك الأعضاء
- نادش اولاً القانون العراقي ان يضيق الخناق أكثر على زواج القاصرين وان يحيله للبحث الاجتماعي قبل المضي بعقد القران وان يجرم من يزوج ابنته وهي دين الرابعة عشر لكي يحث من هذا الزواج المبكّل بالقتل واناشد الالمامي برجا، احمقنا ببناتكم قدر السننطا وعلومون وتقفون فلا تدرون قد ياتي يوماً لايجاد سواهن من يدافع عن حقوقكم...

### سماج محمود المعاضدي

محامية – بغداد

### نظام المساطحة ومدى أهميتها

#### الراهنة

المساطحة هو عقد بين طرفين صاحب المشروع وصاحب الارض المراد إقامة المشروع عليها لغراض الاستثمار دون مدة العقد أقصاهم خمسون سنة حسب ما نص عليه القانون المدني العراقي رقم 87 لسنة 1975 ويعدها تنتقل ملكيتها لصاحب الأرض.

يعتبر عقد المساطحة من العقود الخاصة التي لاتخضع للعقارات المستأجرة حسب قانون الإيجار رقم 87 لسنة 1979.

كما لايجوز عقده على أرض تعود ملكيتها للدولة ولكن يحق للدولة إبرام عقود المساطحة مع أشخاص او شركات سواء من داخل البلد أو من خارجه وكذلك يحق لصاحب الأرض اخذ بدل الإيجار من المستثمر وانا لم يدفع خلال فترة ثلاث سنوات متتالية داخل في الاتفاق فإن من حق صاحب الأرض فسح العقد اذا لم يكن هناك اتفاق بخالفه.

إن السبب من اللجوء الى عقود المساطحة هو استغلال اكبر قدر ممكن من الأراضي ذات الطبيعة التجارية او سياحية سواء كانت سياحة دينية أو ترفيهية بأموال اجنبية مقابل اعطاء نسبة من الأرباح إلى تلك الأموال حسب الاتفاق المبرم بين الطرفين وخلال فترة العقد مقابل ماتتساه عن تلك الشركات بأموالها من ابنة وبني تحفة كتابا، فاناقد أو معالم... الخ.

وهناك مشاكل كثيرة معقدة في وقتنا هذا والذي يدفعنا للاهتمام في هكذا مشروع لا يمر به بلدنا العزيز من إرهاب وخراب في شتى المجالات والقطاعات سواء كانت الصناعية منها أو التجارية وكذلك السياحية.

إضافة الى الديون المتراكمة التي التقت بظلها نتيجة الحروب التي مر بها البلد في سنوات النظام السابق والنظام الحالي سواء كانت حربوا عسكرية أو صراعات سياسية بين الأحزاب وعدم تطبيق حكومة التكتويراطلكا كان مزمعاً مما يجعل عزوف اصحاب رؤوس الأموال والشركات من الاستثمار بسبب الوضع الأمني المتردي من جهة وعدم وجود ضمانات للمستثمرين من استثمار أموالهم داخل البلد من جهة اخرى.

لذاك انا اقترح ومن خلال ما تطرقنا له من مشاكل وما لهذا النظام من اهمية بالغة اذ أن على الدولة ان تفتح أبوابها أمام الشركات الرصينة في المناطق الأمنة مع توفير الحماية الكافية وخلق بيئة صالحة لتلك الشركات في المناطق الاستثمار والنهوض في الواقع السلبني الذي يمر به بلدنا من أجل توفير الطمانينة عند الشركات في الاستثمار وما للبلد من طبيعة جغرافية وموقع ستراتيحي متميز .ويوجد المنتجات القصور والمناطق الثرية التي يعود تاريخها الى آلاف السنين ومناخ و الهواء الفسلى والريحة. كل هذه العوامل تشجع الشركات على التسابق رغبةً منها بالحصول على الاستثمار إضافة الى الثروات الطبيعية الهائلة التي يملكها البلد لم تستثمر في الشكل الصحيح وهنا يمكن القول بأن على الدولة ان تلجأ إلى إبرام عقود المساطحة وفي كافة المحافظات وفي شتى المجالات سواء كانت صناعية أو تجارية أو سياحية أو خدمية.

على سبيل المثال إعطاء قطاع الكهرباء لشركة يابانية لتتماز من غيرها من الشركات في هذا المجال.

وكذلك في القطاعات الأخرى مثل قطاع السياحة والبناء والأعمار والصحة والتعليم والطرق والجسور وغيرها مقابل إعطاء هذه الشركات نسبة من الأرباح لا تقدمه من خدماتها من طريق ائتمان البنى التحتية وتحويل المناطق عديمة الفائدة أو ذات فائدة طفيفة إلى مناطق إنتاجية وسياحية وتتنتج هذه النسبة من الفائدة بابنتها فترة العقد وبعد ذلك تعود الأرض وما عليها للدولة وتصبح الدولة هي الملك الوحيد لكل كل الأراضي والمشاريع القائمة عليها والامم تشغيل اكبر عدد ممكن من الأيدي العاملة في تلك المشاريع ذلك من شأنه ان يقضي على البطالة بصورة نهائية هذا من جانبك أما من جانب آخر يتحول البلد من بلد استهلاكي إلى بلد منتج وبلد مناطق سياحية واثرة دينية اعداد هائلة من السياح سنوياً ما لهذا البلد من مناطق سياحية واثرة دينية . ولهذا النظام فوائد أخرى إلا وهي القضاء على البطالة التي أصبحت مشكلة تقيلاً على الدولة والمواطن وكذلك توفر للدولة مردودات مالية وفيرة من العملة الصعبة نتيجة بيع السلع والخدمات مع وفود السياح من مختلف الجنسيات. وكذلك فرض الضرائب على مستهلكين في جميع القطاعات سواء كانت صحية منها أو خدمية لأن المواطن ماعاد بحاجة إلى الدولة في أي مجال مازال يجد فرصة عمل جيدة يستطيع من خلالها تسديد اجور الخدمات التي تقدمها الدولة إليه مثل اجور الماء و اجور الكهرباء.

ومن خلال ما تطرقنا له سلفاً من مشاكل وأسباب ومقترحات اناشد جميع السادة المسؤولين ان يؤخذ ملاحظتنا لى نظر الاعتبار لأن البظر جريح وثابت عليه جردام العصر من أجل اللئيل من يخضعهم وانتم مؤتمنون عليه فسنواك الاتانة واله برعاكم وينصركم ويرفعكم درجات مما انتم عليه فمال الحلال داتم ومال السحت زائل .

### وليد حسين علي

محام – بغداد

### فن المحاماة في بيان الخصومة في المحكمة

# موقف القضاء من وسائل الدفاع المتبادلة والمطالب



#### حسن صالح جودة

محام

الواجب حلها من قبل القاضي ، وان ينظم المحامي دقوعه وفقاً لإحكام لقانون المرافعات المدنية أو اصول المحاكمات الجزائية ويشكل متجانس ومنطقي ، بعد إطلاع على وقائع الدعوى والنصوص القانونية التي تحكمها ودور المحامي أن يقنع المحكمة بحق موكله ، ومهمة المحامي العرض لا الفرض) اي وسيلة وليس نتيجته وبهذا الخصوص يرد قول الفقيه المرحوم عبد العزيز فهمي رئيس محكمة النقض الضميرة الأسبق ( إذا كان القضاء مهمته التقرير والقضاء فان مهمة المحاماة هي الإبداع والإشاعة والعرض ) ، هذا ويؤكد معظم القضاء في محكمة الكرخ على ان المحامي يعلم ان لدى القاضي دعاوى كثيرة وان زملاؤه ينتظرون دورهم ، فعليه الإيجاز في مرافعته ، ، ويؤكد ان الأسباب في شرح قاعدة معروفة من شأنه ان يتركز لدى القاضي شعوراً بان المحامي يعتبره متبديناً وان هذا المحامي لا يعرف جيداً القواعد القانونية. إضافة إلى ذلك، يتوجب ان يكون النقاش واضحاً من حيث عرض النصوص القانونية او من حيث تطبيقها على الوقائع لأنها تهدف إلى الإقناع.وحتى تقنع، يتوجب على المحامي ليس فقط ترتيب الأفكار والتحلي بالحبس القانوني بل أيضاً جذب القارئ بنبوءة الأسلوب، ومن السديهي إذا أن العرض يجب أن يكون واضحاً، أنيقاً وجميلاً، فعلى المحامي أن يحاول أن يأتي بعبارات متناغمة، مع الوقائع.

تقييم الكتابة

إن معرفة تقنية الكتابة القانونية تهدف إلى جعل الكتابة متعة، لكن هذا الهدف صعب التحقيق، ذلك أن الكتابة معاناة، والم وقلق، تحتاج الإجداد فيها إلى كثير من الملاحظة والممارسة. من هنا يتبين أنه لتحقيق اي عمل جيد، يتوجب على المحامي أولاً درس الوقائع والدعوى، وبالتالي الإطلاع على كل نقطة فيه، وأول نقطة بالكتابة تبدأ بالاستهلل المتعارف عليه ثمة الدخول بسرد الوقائع بعدها يتم

## الرمي العشوائي.. جريمة يعاقب عليها القانون

#### ضرغام الساعدي

محام

قلت في تلك الفترة هذه الظاهرة بشكل ملحوظ بعد عام 2003 وماصاحبه من انهيار للدولة والمؤسسات العسكرية والأمنية وانتشار السلاح بشكل جيد في الطرقات واضح في تناول الجميع مع ضعف الدولة ومؤسساتها بشكل كبير رجعت ظاهرة اطلاق العيارات النارية إلى المشهد بشكل كبير جدا مما أدى الى سقوط مئات القتلى نتيجة هذه الظاهرة فاصبح الرمي بمئاته وبدون مناسبة فاضطفت التيارات الكهربائية وعودته أصبحت مناسبة للرمي وقوف فريق كرة القدم مناسبة للرمي ناهيك عن الإغراس ومجاسن العزاء والمشاريات الخ..

هذه الظاهرة الدولة من خلال تجريم للاف مازات مستمرة ويومنا תקطف ارواح العشرات نتيجة انتشار السلاح وضعف سلطة الدولة مما يحتاج الى تكاتف وتناغم كبير بين المواطن والسلطات الامنية من أجل الحفاظ على هذه الظاهرة غير المحببة من خلال البلاغ عن مرتكبي هذه الافعال وايواب القضاء كانت والاتالات مفتوحة لتستقبل اي طلب بخصوص هذه الجريمة فمجرد مشتكي وشاهدان يكفي لمعاقبة مرتكب هذا الفعل بالحبس وسينال عقابه دم واحدة

العامل وسيكون عبرة لغيره ومن الجميل والمحكمة سمعت باحد شيوخ العشائر كتب في وصيته اوصي بعدم اطلاق العبارات النارية في حال وفاتي وبعد وفاتك نفذت وصيته ولم يتم اطلاق اي عبار ناري فتم نحن بحاجة الى شيوخ يمتلكون الحكمة



مثل الشيخ الفقيد

فالقضاء على هذه الظاهرة يحتاج الى توحيد الجهود المجتمعية والكوسمية مع الدعوة الى تشديد عقوبة مرتكب هذا الفعل بالحبس اكثر من ثلاث سنوات وفي حال تمت هذه الجهود سنضمن المثات من الأرواح التي تكون اطلاق العبارات العشوائية سما لإهانتها فهذه الكعبة اهون على الله من قنطرة دم واحدة

## القضاء العشائري ( الفريضة)

التجف الأشرف، ووجدنا متخصصين يشكو احدهما الآخر حول عادية مهرة ولدتها امها ليلاً ، وادعى المتخصصان ان لديهما فرسين متشابهين حوامل وليدنا بنفس الليلة ، وقد صانت احدى المولودتين ، ولا يعرفان بهما ولدت المهرة الحية . وكلاهما يدعي المهرة له .احترام .الحاكم الدارس في حل هذا النزاع . ففعال حمصد ( خذوا المهرة وامهاتها للشط وانظروا من التي تورد وري المهرة فبهيه امها)، ويروي لنا الرواة عشراثة الفرائض اعتمادا على الشبهة الفطرية وعمق التفكير ، والمنطق

القراءة والكتابة ، او لم درس الاحكام الشرعية لكنه يفقي ويقرن وتحترم الناس قراره .

ذلك هو الفريضة، او (القاضي العشائري) هل الحياة امامه كتاب مفتوح يقرأه ويستوعب بيانه وهل منزه النار اذا ما حكم فاصلح ، والبكم ما كتبه لنا تاريخ الفرائض العشائرية مقال ذلك (الفريضة) بحمد ال حمود (رحمه الله ) وقران له آخرين لهم باع طويل في الفتوى بدون تعليم مسبق؛ وهذا مثال واحدة من حكم الفطرة ( حضر حمدا ال حمود شيخ الخزاعل وعلى ال صويح في مجلس لال كاشاف الغطاء في

#### خالد دواي خنجر

محام

قال الله تعالي في محكم كتابه العظيم (يا داود اذا جئناك خبيثاً في الأرض فاحكم بين الناس بالحق ولا تتبع الهوى فيضلك عن سبيل الله ان الذين يضلون عن سبيل الله لهم عذاب شديد بما نسوا يوم الحساب.)

شديد

الحاكم المفسود هو القاضي الذي درس التشريعات والسنتن والقوانين، واستلهم منها ما يستوعب مداركه ويتزيد من قدرة استيعابه لنواح الحياة لمعالجة ما يخرج منها من قبح مُتقدياً باحكام كتاب الله وسنة رسوله الكريم واهل بيته الطاهرين عليهم السلام. والإقتداء بالنبي (ص) واجب لأنه الأوعي والأعرف

بالقيمة الروحية التي يمثلها الإسلام في تجميع الأحداث والأشخاص على أساس التقوى التي تجمع الإيمان ، وقول النبي الكريم (ص) انه قال: ( لا يقليل الله صلاة إمام حكم بغير ما أنزل الله (وقوله) لا يقليل الله صلاة إمام (جائر) وروي البعض من الصحابة قال رسول الله (ص) القضاء ثلاثة: قاض في الحنة وقاضين في النار، قاض عرف الحق فقضى به فهو في

